الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الثلاثاء

٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UN LIBRARY
NOV 1979
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد بيرسون (بلجيكا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التقارير المالية والحسابات، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(هـ) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى:

Chief, Official Records Editing Section, Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

79-57274

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.9
31 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/34/11 و Add.1) .

١ - السيد ل . فال (السنغال) : قال ان وفده يدرك تماما المشاكل العديدة التي كان يتعين على لجنة الاشتراكات التغلب عليها بغية صياغة جدول جديد للأنصبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، ويعترف بأن أى تعديل للجدول السابق من المحتوم أن يرضي بعض الدول ، على حين يضير بالبعض الآخر سواء عن صواب أو خطأ .

٢ - وبموجب الجدول الجديد المقترح تم تخفيض نصيب الصين من ٥ر٥ في المائة الى ٦٢ر١ في المائة . وهذا التعديل يعني ببساطة أن قدرة ذلك البلد على الدفع كان مبالغا فيها في الماضي . ولا يسع المرء الا أن يرحب بقرار الصين السخي بأن تتحمل عن طيب خاطر نسبة رئيسية من الزيادة في النصيب كان يمكن لولا ذلك أن يقع عبؤها على البلدان النامية نتيجة لتخفيض اشتراك الصين . ويمثل هذا الاجراء قدم هذا البلد الكبير برهانا جديدا على تضامنه مع البلدان النامية الأخرى في العالم الثالث .

٣ - ومضى قائلا انه يرى أن فترة الأساس الاحصائي ، وقدرها سبع سنوات ، يجب الاحتفاظ بها ، اذ أن لمثل هذه الفترة مزية التوفيق الى حد كبير بين ثلاثة أمور حتمية : فهي تتفادى الاختلافات الشديدة بين جدولين متتاليين ، وتضع موضع الاعتبار قدرة الدول على الدفع ، وتتمسك بأكبر قدر ممكن بالحقائق الاقتصادية التي تؤثر في الدول .

٤ - واستطرد قائلا ان وفده يسره تطبيق اللجنة للصيغة الجديدة التي تمنح خصما للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، وهي صيغة عادت بالفائدة بوجه خاص على البلدان التي يقل الدخل الفردى فيها عن ٥٠٠ دولار سنويا .

٥ - وقد أثارت بعض الوفود امكانية اقرار حد أدنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ويتفق الوفد السنغالي مع لجنة الاشتراكات في أن ذلك الأمر انما يخرج عن اختصاص اللجنة ، وفي أن مقررا في هذا الشأن يجب أن تتخذه الدول الأعضاء ذات السيادة . وبالنسبة للوقت الحالي يفضل الوفد تأييد الوضع الحالي فيما يتعلق بما يعتبر مسألة بالغة الحساسية والتعقيد . وفي الوقت نفسه استاء الوفد للزيادات الكبيرة في أنصبة البلدان النامية ، فهي زيادات تبعث على الدهشة في ضوء حقيقة أن لجنة الاشتراكات قد طلب منها بغية حساب الأنصبة استخدام أساليب يمكن أن تتلافى التغيرات الشديدة في نصيب كل بلد على حدة بين جدولين متتاليين . وهي تتعارض تعارضا فريبا مع تخفيض أنصبة بعض البلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك عضوان في مجلس الأمن . وقال ان العدالة والانصاف يتطلبان دراسة هذا التناقض بعمق أكثر ، وانه ينبغي في الحقيقة تصحيحه . وفضلا عن ذلك فانه عند تطبيق الأساس الاحصائي الذى مدته ثلاث سنوات سيكون من المرغوب فيه أن تأخذ لجنة الاشتراكات بعين الاعتبار المشاكل المالية الخاصة التي تسببها الكوارث في بعض البلدان النامية .

(السيد ل. فال، السنغال)

٦ - واختتم كلمته قائلا ان وفده على الرغم من ذلك يوافق على وجه الاجمال على تقرير لجنة الاشتراكات وسيصوت لصالح الجدول الجديد المقترح للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .

٧ - السيد نافا- كاريليو (فنزويلا) : قال ان لديه تحفظات حول تقرير لجنة الاشتراكات . أولها أنه ليس من المعقول ألا يميز أسلوب حساب الأنصبة ، الذى يفترض قيامه على مبدأ القدرة على الدفع، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ان الأسلوب المستخدم ، الذى يقوم فقط على اعتبار متغيرات الاقتصاد القياسي ، لا يتمشى مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣١/٩٥ باء التي تفيد بأنه عند قيام لجنة الاشتراكات بوضع جداول الأنصبة المقررة مستقبلا ينبغي لها أن تراعي التفاوت المستمر بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومضى قائلا ان وفده يرى أن تكون لهذا المعيار أهميته الواجبة ، اذ أنه بالنسبة لدخل فردى بعينه لا يمكن مقارنة مستوى الرفاهية في البلدان النامية بمثيله في البلدان المتقدمة النمو . ففي البلدان المتقدمة النمو يعد الدخل الفردى مؤشرا طيبا لمستوى التطور ، ويظهر علاقة متبادلة واضحة مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، اذ أن هذه البلدان لديها اقتصادات ناضجة ذات معدلات نمو منخفضة نسبيا ، ودرجة عالية من الثروة المتراكمة . ومن الناحية الأخرى تتميز اقتصادات كثير من البلدان النامية بتناقض بين العائد المرتفع لرأس المال والأجور المنخفضة للأيدى العاملة . ومن ثم فان الدخل القومي العالي لا يعني بالضرورة مستويات معيشية عالية بالمثل للسكان .

٨ - ثانيا ، يعتقد وفد فنزويلا أنه عند وضع جدول الأنصبة ، ينبغي أن توضع نصب العين الفروق في الثروة بين البلدان المتقدمة النمو ، بحيث تساهم أغنى هذه البلدان بأكثر مما تساهم به فيرها . غير أنه فيما يتعلق بالجدول الحالي فان بلدا صناعيا ذا دخل فردى قدره ٨٠٠٠ دولار يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها بلد ذو دخل فردى قدره ٢٠٠٠ دولار ، وبالمثل يجب أن يعاد النظر في موقف البلدان الأقل تقدما ، كما يجب أن تكون هناك زيادة في نسبة الخصم عند حساب أنصبتها . ومن الجوهرى ادخال مفهوم الدرجة النسبية للفقر أو الثروة عند وضع جدول الأنصبة . وتوجد فجوة صارخة بين التأثير السياسي لبلدان معينة متقدمة النمو ، ومساهمتها الهزيلة في ميزانية الأمم المتحدة .

٩ - ومضى قائلا ان وفده يلاحظ أنه بسبب التوصيات التي قدمتها لجنة الاشتراكات فان أنصبة البلدان الصناعية تنخفض ، على حين تعالج أنصبة البلدان النامية الأكثر تقدما كما لو كانت تنتمي الى مجموعة البلدان الصناعية . ويزداد الموقف سوءا بسبب حقيقة أن المعونة التي تقدمها بعض تلك البلدان الى البلدان النامية الأخرى تعتبر من زاوية الناتج القومي الاجمالي أكبر من المعونة الانمائية الرسمية التي تقدمها بلدان كثيرة متقدمة النمو ، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية .

١٠ - وفي الختام أعرب عن أمل وفده في تنقيح المعايير المستخدمة لحساب الأنصبة بحيث تأخذ في الاعتبار بوجه خاص الحجج التي قدمتها خلال المناقشة بلدان نامية عديدة . ولا يعارض وفده الزيادات الممكنة في الأنصبة ، ولكنه يدعو الى النظر بعناية في عوامل أخرى ، مثل الفروق في الثروة بين البلدان المتقدمة النمو والهيكل الخاص لاقتصادات البلدان النامية .

١١ - الآنسة زونيكل (جزر البهاما) : قالت انه في الجدول الجديد للأنصبة الذى اقترحته لجنة الاشتراكات ، ظلت مساهمة جزر البهاما دون تغيير عند ٠,٠١ في المائة ، وذلك بفضل مقرر الحكومة الصينية بمواصلة دفع مساهمة أكبر من تلك المستحقة عليها ، وكذلك بفضل الجهود التي لا تكل من جانب تلك اللجنة لصياغة جدول للأنصبة يمكن التحقق من عدالته وانصافه بالنسبة لكل دولة عضو .

١٢ - ومضت قائلة أن وفدها يريد التعليق على جانبين من تقرير لجنة الاشتراكات لما يرى من أهميتهما : أولهما ، فعالية المعايير المستخدمة لتحديد جدول الأنصبة ، وثانيهما ، مسألة ما اذا كان الحدان الأقصى والأدنى يجب اقرارهما بالنسبة لجميع الدول الأعضاء ، أو بالنسبة لبعضها فقط .

١٣ - وفيما يتعلق بالنقطة الأول يرى وفدها أنه يوجد قدر كبير من الارتياب في الموضوعية والأمانة المطلقتين للمعايير التي تطبقها لجنة الاشتراكات . وفي هذا الصدد يكون من المناسب أن نعيد الى الأذهان النتائج الرئيسية التي توصلت اليها لجنة الاشتراكات في السنوات الأخيرة . وفيما يتعلق بالمعيار الرئيسي ، وهو القدرة على الدفع ، فقد اعترفت لجنة الاشتراكات صراحة بأن مؤشرا عاما جديدا للتنمية ، يغطي كلا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، والجوانب النوعية والهيكلية ، للتنمية يمكن أن يكون مؤشرا لمستوى التطور العام في بلد ما أكثر شمولا من الدخل الفردى . وهكذا يكون هناك مجال لامكانية التأليف بين الدخل القومي والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وعلى الرغم من ذلك، فان لجنة الاشتراكات ما زالت تتمسك بأن الدخل القومي هو المعيار الأساسي للقدرة على الدفع بسبب الصعاب الكثيرة التي يمكن أن يقودنا اليها استخدام مؤشرات أخرى . وقد نظرت اللجنة أيضا في تدبيرين يستهدفان الحد من تأثير عوامل خارجية مثل التضخم وتقلبات العملة على الدخل القومي : باستخدام أسعار ثابتة بدلا من الأسعار الجارية ، وباستخدام أساس احصائي لمدة أطول من ثلاث سنوات . غير أنه تقرر الاستمرار في تقييم الدخل القومي بالأسعار الجارية ، لأن البيانات بالأسعار الثابتة ليست متاحة بالنسبة لجميع البلدان ، وحتى اذا كانت متاحة ، فانه لا توجد في الوقت الحاضر أية تقنية احصائية معترف بها دوليا لاجراء المقارنات اللازمة لجدول الأنصبة . أما عن فترة الأساس فقد استقرت لجنة الاشتراكات في نهاية الأمر على أن تكون سبع سنوات لضمان قدر أكبر من الثبات والاستمرار بين الجداول . وأخيرا فقد قررت لجنة الاشتراكات أنه بالنسبة للوقت الراهن يجب الاستمرار في استخدام دولار الولايات المتحدة بوصفه الأساس لتحويل بيانات الدخل القومي الى وحدة مشتركة . وقد توصلت الى ذلك الاستنتاج بعد دراسة مختلف الاساليب الممكنة الأخرى ، مثل الوحدات الدولية للحساب ، وسلة العملات ، وبصفة خاصة حقوق السحب الخاصة ، وتعادلات القوة الشرائية .

١٤ - ومضت قائلة ان وفدها يرى أن لجنة الاشتراكات التي يتسم الجانب الأكبر من عملها بالتطابق الصارم مع اختصاصاتها ، قد برهنت على ما تنطوى عليه هذه الاختصاصات من قيود في غياب الظروف التي ينبغي أن توجد اذا ما أريد اقرار الأنصبة بعدالة وموضوعية . وأهم هذه الظروف التي تتضح من تقرير اللجنة هي : أولا ، وجود توافق في الآراء حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن يقبلها المجتمع الدولي بوصفها العوامل الدنيا للتنمية بغية تقليل ، أو الغاء اذا أمكن ،

(الآنسة زونيكل، جزر البهاما)

التقديرات الذاتية للأهمية النسبية للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي اعتادت لجنة الاشتراكات الاشارة اليها في تقاريرها؛ ثانيا، الحاجة الى جهود وطنية ودولية منسقة لتحسين جمع البيانات وتوحيدها؛ وأخيرا، الحاجة الى تحسين التنسيق على المستوى العالمي للجهود الرامية الى مكافحة التضخم. واذا ما أولت الدول الأعضاء اهتمامها للمسائل التي تثيرها لجنة الاشتراكات، فانها يمكن أن ترسي حجر الأساس للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وأن تحوّل العبارات الطنانة الى واقع حي.

١٥ - واستطردت قائلة عند الاشارة الى مسألة الحد الأقصى، والى امكانية التوصية بوضع حد أدنى، كما ورد في الفقرتين ٣٤ و ٣٦ من تقرير لجنة الاشتراكات، انه على الرغم من أن القدرة على الدفع يعترف بها في الوقت الحاضر بوصفها المعيار الرئيسي لوضع جدول الأنصبة، فان ذلك المعيار تنازعه مبادئ أخرى، مثل المساواة بين الدول، ومبادئ الواقع السياسي، مثل "القوة فوق الحق" وتبعا لذلك فان الجهود الرامية الى اصلاح خلل بعينه لا ينبغي أن تعني تجاهل مجموع العلاقات بين الدول. مثال ذلك أن الغاء قاعدة الحد الأقصى يمكن أن يسفر عن خلل أكبر من الخلل القائم بالفعل بين بعض الدول الأعضاء، وتشذيب الجداول لصالح "القوة فوق الحق". وفيما يتعلق باقتراح اقرار حد أدنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فان وفدها يتفق مع أولئك الأعضاء في لجنة الاشتراكات الذين أعربوا عن وجهة النظر القائلة بأن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص على حد أدنى لأنصبة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبأن فرض مثل ذلك الحد الأدنى يتعارض مع روح الميثاق، ويفتقر الى العدالة، ويشكل في الحقيقة تمييزا ضد البلدان النامية، لا سيما ضد دولة ذات قدرة أدنى على الدفع لها عضوية دائمة في مجلس الأمن.

١٦ - واختتمت كلمتها قائلة ان لجنة الاشتراكات لم تكن فقد أمينة لولايتها، ولكنها أوضحت للدول الأعضاء كيف يمكنها أن تساعد في وضع جدول للأنصبة يمكن التحقق من عدالته موضوعيا. ولذلك فان وفدها يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٧٨ من تقرير لجنة الاشتراكات.

١٧ - السيد دي فاك (بلجيكا): قال انه يشعر بالرضا للاعتدال وروح التعاون اللذين أبدتهما البلدان التي ستتحمل التكاليف الاضافية الناشئة عن خفض اشتراكات معينة. وعلى الرغم من أن مساهمة بلجيكا قد زيدت بمقدار ١٣ في المائة، فانها ستتخذ نفس الموقف. ويعترف الوفد البلجيكي، دون أن يوافق على جميع الخيارات التي قدمتها لجنة الاشتراكات، بأن اللجنة قد قدمت حلا متوازنا للجنة الخامسة.

١٨ - ومضى قائلا ان بلجيكا قد عارضت منذ ثلاث سنوات مد فترة الأساس من ثلاث الى سبع سنوات، الذي تقرر للمرة الأولى في ١٩٧٦. وهذا الامتداد لا يبدو مرغوبا فيه الآن، لأنه يعرقل عملية حساب قدرة الدول الحقيقية على الدفع بأكبر قدر ممكن من الدقة على أساس أحدث احصاءات عن دخلها القومي. وأي امتداد آخر للفترة لن يكون من شأنه الا زيادة اختلال النظام.

١٩ - واستطرد قائلا ان بلجيكا كانت تؤيد دائما وجود صيغة خاصة تمنح خصما للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض. والخصم الجديد، الذي ارتفع الى ٧٥ في المائة بالنسبة للبلدان ذات الدخل

(السيد دى فاك ، بلجيكا)

الفردى الذى يقل عن ٨٠٠ ١ دولار ، يبدو خصما مقبولا . غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن أكثر من ثلثي الاشتراكات التكميلية ، التي تصل الى ٤٠ مليون دولار ، من المقرر أن تدفعه بلدان غير منتجة للنفط ، في وقت أخذت فيه تواجه كسادا يمكن أن يخفض دخولها الحقيقية . وفي نفس الوقت فان الخصم المتميز الذى طبق على بلدان نامية معينة تعرضت لكوارث طبيعية أو هزات سياسية يعتبر مقبولا شريطة أن تفيد اللجنة ، من زاوية عامة على الأقل ، بمجموع أرقام مثل ذلك الخصم .

٢٠ - ولا يؤيد الوفد البلجيكي وجود حد أدنى لمعدل أنصبة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، اذ أن ذلك المبدأ يمكن أن يقر تمييزا لا مبرر له على الاطلاق . ان العضوية الدائمة للدول الخمس في مجلس الأمن انما تستند الى أسباب الاستقرار السياسي والأمن العالمي ، لا الى القوة الاقتصادية لتلك الدول .

٢١ - ولاحظ مع الارتياح ، عند اشارته الى تخفيض اشتراك الصين ، أن ذلك البلد قد وافق على أن يتحمل خلال الأعوام الثلاثة القادمة تلك التكاليف المتمثلة في تخفيض نصيبه ، والتي يمكن لولا ذلك أن تؤدى الى زيادة اشتراكات البلدان النامية .

٢٢ - وأردف قائلا ان وفودا عديدة قد أسفت بشدة لحقيقة أن لجنة الاشتراكات لم تقدم تفاصيل أكثر عن المعايير التي استخدمتها في التوصل الى النسب المئوية النهائية لتوزيع الاشتراكات . غير أنه سيكون من الصائب بالنسبة لتلك اللجنة ، دون مساس بمبدأ سرية البيانات ، أن تقدم في تقريرها توضيحات دقيقة بما فيه الكفاية .

٢٣ - السيد شريستا (نيبال) : قال ان وفده في وضع يسمح له بتأييد التوصيات الواردة في تقرير لجنة الاشتراكات . وان لمبدأ القدرة على الدفع مبررا كافيا في ضوء التفاوت الكبير في مستويات تطور البلدان الاعضاء بالمنظمة . ومما يبعث على الارتياح في هذا الصدد أن اللجنة قد أوصت باستمرار المعدل الأدنى للأنصبة ، وقدره ٠,٠١ في المائة ، بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض ، وبتطبيق الصيغة التي تمنح خصما للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض .

٢٤ - ومضى قائلا ان وفده يرحب أيضا باقتراح اللجنة بخفض نصيب جمهورية الصين الشعبية . ويجب النظر في ضوء ايجابي الى حقيقة أن الصين قد عرضت أن تتحمل لفترة معينة نسبة رئيسية من الزيادة في نصيبها كان يمكن أن تؤول الى البلدان النامية نتيجة للتغيير في معدل نصيب الصين . واختتم كلمته قائلا ان وفده يؤيد الاحتفاظ بفترة أساس قدرها سبع سنوات كما قررت اللجنة .

٢٥ - السيد على (رئيس لجنة الاشتراكات) : قال انه سيحيط علما بالاقتراحات التي قدمتها الوفود المختلفة ، لاسيما الوفد الاسترالي ، وهي الاقتراحات التي تهدئ بعض الريب والهواجس لدى وفود معينة ، وبخاصة فيما يتعلق باحصاءات الدخل القومي . وستتخذ لجنة الاشتراكات مقررا بشأن تلك الأمور في دورتها التالية ، في ١٩٨٠ .

(السيد علي)

٢٦ - ومضى قائلا انه فيما يتعلق بالتعليقات على تحديد القدرة على الدفع فقد لاحظ وفد جزر البهاما ، عن حق تماما ، ان اللجنة مازالت تستخدم احصاءات الدخل القومي لحساب أنصبة الدول الأعضاء . ولا يستخدم الدخل الفردى الا عند تخفيض الأنصبة . وقد يكون لاستخدامه كأساس لحساب الأنصبة مضاعفات خطيرة . وعرض مثالا على ذلك الحالة الافتراضية لبلدين لديهما دخل فردى متماثل قدره ١٧٠ دولارا . ومتوسط الدخل القومي للبلد الأول هو ٥٠٠ مليون دولار، وحدد نصيبه ب ٠١ر٠ في المائة . وكان لدى البلد الثاني دخل قومي متوسط قدره ٢٣ مليون دولار ، ونصيبه ١٦ر٠ في المائة . فاذا ما استند النصيب على الدخل الفردى ، فان نصيب البلدين سيكون متطابقا ، سواء ٠١ر٠ في المائة او ١٦ر٠ في المائة ؛ وسيكون ذلك في كلتا الحالتين غير عادل على الاطلاق .

٢٧ - واستطرد قائلا ان بعض الوفود قد علقت ايضا على الصيغة التي تمنح خصما . وتستهدف تلك الصيغة ، التي تطبق على البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، مساعدة البلدان النامية ، كما يمكن ان نرى من الأرقام الموضحة في الصفحتين ٨ و ١٠ من تقرير اللجنة . وكما اشار الممثل البلجيكي ، فان الخصم الممنوح للبلدان النامية في اطار الصيغة الجديدة يصل الى ٤٠ مليون دولار . وقد حاولت اللجنة ان تتابع باكبر قدر من الاخلاص المبادئ التوجيهية للجمعية العامة فيما يتعلق بانصبة البلدان النامية . وهكذا عاد نصيب تلك البلدان في الميزانية العادية للمنظمة من ١٤ر٩٨ في المائة في ١٩٧٠ الى ١٣ر٠٩ في المائة في ١٩٧٨ ، وهو في الجدول الجديد ١٠ر٢٨ في المائة ؛ وتوضح تلك الارقام انه يتناقص من عام لآخر .

٢٨ - واردف قائلا ان الزيادة في انصبة بلدان معينة متقدمة النمو ، ذكرها ممثلو بلجيكا وهولندا واستراليا ، ترجع الى عاملين : فمن ناحية خفض نصيب الصين ، حيث تم توزيع الفرق بين البلدان المتقدمة النمو ، ومن الناحية الاخرى التغيير في الصيغة التي تمنح خصما ، والتي بموجبها سيكون عنصر الحد الأقصى للخصم الآن ٧٥ في المائة بدلا من ٧٠ في المائة ، وتتطابق نقطة الانقلاب مع نقطة الخصم للدخل الفردى الذى يبلغ ١٨٠٠ دولار. وكذلك يعتبر نصيب بلدان معينة متقدمة النمو اقل في الجدول الجديد . وقد حاولت اللجنة اتباع التعليمات التي صدرت اليها ، وتحددت تلك التخفيضات طبقا لمبدأ القدرة على الدفع .

البند ٩٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)
(A/34/5 و Add.1-5 & 7 و A/34/486 و A/C.5/34/L.3 و L.5)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

(جـ) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(هـ) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

٢٩ - السيد اسلام (بنغلاديش) : قال ان وفده يثني على الجهود التي بذلتها كندا لتحسين مراجعة الحسابات في وكالات الأمم المتحدة ، لا سيما عن طريق تعديل دور مجلس مراجعي الحسابات . ويرى الوفد مع ذلك أنه في ضوء نطاق التغييرات المقترحة ، ينبغي أن يعطى الأعضاء الوقت الكافي لدراسة الوثيقة الكندية (A/C.5/34/L.3) بعمق . ولذلك يرجو وفد بنغلاديش من اللجنة الخامسة بدء مناقشة حول مضمون الاقتراح الكندى ، واحالته الى مجلس مراجعي الحسابات نفسه ، الذى يمكن أن يتقدم بتقرير للجنة الخامسة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وبعد ذلك يمكن للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تقدم آراءها حول المسألة .

٣٠ - السيد شميت (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : أعاد الى الذاكرة البيان الذى قدمه أمام اللجنة الخامسة رئيس مجلس مراجعي الحسابات حول أربعة مجالات في حاجة الى تحسين ، هي مراقبة الحسابات الالكترونية ، وادارة الموارد النقدية ، والمشتريات ، والمراجعة الداخلية للحسابات . وقال ان كثيرا من تلك المجالات قد أشير اليها بالفعل في مناسبات سابقة ، ولنفس الأسباب . واستنادا الى استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات نفسه ، فانه لم تنفذ حتى الآن التوصيتان الرئيسيتان اللتان قدمهما المجلس في تقريره للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين . ويلاحظ وفده أيضا أن الجمعية العامة قد طلبت الى الأمين العام ، في الفقرة ٥ من قرارها ٣٣/١٠٦ ، أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هاتين التوصيتين : وذلك مالم يحدث حتى الآن . وفضلا عن ذلك فانه فيما يتعلق بمسألة استعراض نظام تخصيص الاعتمادات ، التي تقدم الأمين العام بتقرير عنها في الدورة الثالثة والثلاثين ، أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها عن العام السابق (A/33/7/Add.8) الى أنها ستعود الى المسألة خلال الدورة الرابعة والثلاثين في سياق مقترحات الأمين العام للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . فاذا لم تكن قد فعلت ذلك ، فالأرجح أن يكون السبب هو أن شيئا لم يحدث ، على الرغم من التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣/١١٦ .

٣١ - ومضى قائلا ان وفده بوجه عام يعتقد بوجود بعض الخلط حول تلك المسائل . ولا يود الوفد أن تفقد المنظمة فائدة الجهود التي بذلت بالفعل لتعزيز مراقبة العمليات المالية . ولذلك يجب أن يتلقى تأكيدات من أعضاء مجلس مراجعي الحسابات ، ومن المراقب المالي ، مفادها أن تلك الجهود ستستمر ، وأن التقرير القادم للجنة سيتضمن التفاصيل ذات الصلة .

٣٢ - واستطرد قائلا ، مشيرا الى الاقتراح الكندى ، ان وفده يشعر بالرضا للاهتمام الطويل الأمد من جانب الحكومة الكندية بتحسين نظام مراجعة الحسابات في وكالات الأمم المتحدة ، ولكنه ليس على

(السيد شميت ، جمهورية المانيا الاتحادية)

يقين من المنافع التي يمكن اغتنامها من تنفيذ الاقتراح الكندى . ولذلك فان وفده يتفق مع الوفود الأخرى ، بما في ذلك الوفد الكندى نفسه ، في أن المسألة يجب أن تدرس بعمق . ومثل هذه الدراسة يجب أن يعهد بها في المقام الأول الى خبراء ، قد يكونون من مجلس مراجعي الحسابات . وعلاوة على ذلك فان الأمين العام يمكن أن يطلب الى الدول الأعضاء تقديم آرائها ، ثم احالة هذه الآراء الى الجمعية العامة ، كما يمكن أن يقدم كل الملاحظات التي يراها مناسبة . وعندئذ يمكن للجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية دراسة الأمر في الدورة التالية ، اتباعا للاجراء المعتاد .

٣٣ - السيد فيسلييخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه يرى أن مجلس مراجعة الحسابات يقوم بدور مهم في الجهود الرامية الى ضمان ادارة أفضل لموارد المنظمة المالية . ان استنتاجات المجلس وتوصياته توزن بوجه عام بعناية شديدة ، وهذا هو السبب في أن وفده قد أزعجته الحقيقة التي أفاد عنها المجلس ، وهي أن الادارة لم تنفذ التدابير التي تمت التوصية بها في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ولذلك فهو يصادق على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلقة بتنفيذ اقتراحات مجلس مراجعي الحسابات ، ويرى بوجه خاص أنه في اطار اللوائح السارية يتمتع المراقب المالي بالفعل بسلطات كاملة لتوجيه الأنشطة المالية للأمم المتحدة ، وهي سلطات تملي عليه مسؤوليته أن يمارسها بفعالية .

٣٤ - ومضى قائلا ان وفده يزعجه أيضا عدم تنفيذ الفقرتين ٤ و ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣/١٠ ، ويأسف لأنه بالنسبة للعام الجارى أيضا كان على المجلس أن يفيد عن وجود ادارة سيئة للموارد النقدية من جانب جميع دوائر المنظمة ، مما يؤدى الى مساوئ معينة حان الوقت لعلاجها .

٣٥ - واستطرد قائلا ان المجلس قد استرعى الانتباه في تقريره أيضا الى عدم كفاية تدابير الأمن في بعض مراكز الحسابات الالكترونية . ويأمل وفده ألا تستخدم تعليقات المجلس حجة لطلب اعتمادات اضافية ؛ ويعلن عن ثقته في امكانية تحقيق التعزيز المطلوب للأمن والضوابط بالموارد المالية والبشرية المتاحة .

٣٦ - وفيما يتعلق بالاقتراح الكندى يعيد وفده الى الأذهان أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية سبق لها أن رفضت اقتراحات مماثلة ، وأنها تعتبر النظام الحالي لمراجعة الحسابات مرضيا تماما ، وثبتت فعاليته بما فيه الكفاية . ان أية اعادة تنظيم للنظام تنطوى على نفقات اضافية لاتتناسب مع التحسينات التي يمكن الحصول عليها .

٣٧ - ولذلك يرى وفده أنه من الضرورات الأساسية اجراء دراسة دقيقة للاقتراح الكندى ، ربما بمساعدة اللجنة الاستشارية . واختتم كلمته قائلا انه فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.5/34/L.5 يرى من المستصوب أن يستنسخ في الفقرة الاجرائية ٢ من مشروع نص القرار المقابل المتخذ في ١٩٧٨ ؛ وأن يستعاض تبعا لذلك بعبارة " وتحيط علما " بعبارة " وتوافق على " .

../..

٣٨ - السيد كمال (باكستان) : قال ان وفده لاحظ بين تعليقات مجلس مراجعي الحسابات التعليق الخاص بعدم كفاية الرقابة في مركز بيانات مرفق الحاسبة الالكترونية في نيويورك ؛ وأحيط علما أيضا برد ممثلي الأمين العام على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهي أنه " في حين لا يوجد ، في رأيهم ، ما يدعو الى القلق الذى لا مبرر له في الوقت الحالي ، فسيلزم توفير حماية اضافية عندما يتحول مرفق الحاسبة الالكترونية في نيويورك تدريجيا الى معدات متفاعلة فيما بينها " (A/34/486 ، الفقرة ٥) . ولذلك يصادق وفده باخلاص على توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٦ من تقريرها .

٣٩ - ومضى قائلا ان مجلس مراجعي الحسابات أشار في تقريره عن مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، الى أن المؤسسة ليست في وضع يمكنها من ممارسة المراقبة المطلوبة على السيارات التي تقدم للحكومات المتلقية على سبيل الاقراض . وقال ان وفده يوافق على مقرر المؤسسة باستعراض اجراءاتها في هذا الصدد ، وكذلك الاجراءات الخاصة بتقييم الاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين وتقييم أدائهم . وفيما يتعلق بتقرير المجلس عن الأمم المتحدة ، فقد أحاط وفده علما بالتعليقات في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ويستذكر في هذا الصدد أن الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قد أوصت الأمين العام والمراقب المالي باتخاذ خطوات مباشرة لضمان تطبيق النظام المالي للمنظمة . ويعترف الوفد بأن تنفيذ أولى هاتين التوصيتين الرئيسيتين المشار اليهما في الفقرة ٧ ليس بالمهمة السهلة ؛ أما عن التوصية الثانية فان الوفد يرى أن فريق النظم المعني يجب أن يكون باستطاعته أن يعالج فقط المهمة الموكلة اليه دون أن يتحول الى نواة لهيكل بيروقراطي جديد .

٤٠ - واستطرد قائلا انه فيما يتعلق بالاقتراح الكندى يلاحظ أن التغييرات المقترحة في تكوين مجلس مراجعي الحسابات هي على نحو يرى معه وفده أنه قد يكون من السابق لآوانه بالنسبة للجنة الخامسة مناقشة مضمون المسألة في الدورة الحالية . ورأى أنه من الحكمة تحديد الاجراء الواجب اتباعه في دراسة الاقتراح الكندى ، وهو اجراء يمكن أن يتكون أولا من طلب رأى مجلس مراجعي الحسابات ، ثم رأى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ولا سيما حول الجوانب الادارية والمالية للمسألة . وسيكون من الضرورى أيضا الحصول على آراء الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين في لجنة التنسيق الادارية ، في ضوء نطاق التغييرات المقترحة ، وفي الدورة الخامسة والثلاثين أو السادسة والثلاثين يمكن أن تعطي اللجنة الخامسة عندئذ تقريرا شاملا عن المسألة . وأخيرا يرى الوفد الباكستاني أن خير طريقة لاستشارة الدول الأعضاء هي مخاطبة اللجنة الخامسة ، وليس التراسل مباشرة مع الحكومات .

٤١ - السيد غوس (استراليا) : قال انه قرأ باهتمام كبير بيان رئيس مجلس مراجعي الحسابات ، وتقارير المجلس ، وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ويأسف وفده لأنه لم يتلق بعض تقارير المجلس في وقت يسمح له بدراستها تفصيلا .

(السيد غوس ، استراليـــا)

٤٢ - ومضى قائلا ان العام الذى قدم فيه مشروع الميزانية البرنامجية ليس عاما طيبا بالنسبة لدراسة تفصيلية لعمليات مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة . ففي ١٩٧٨ قدم مجلس مراجعي الحسابات تقريرا كاملا يتضمن عددا من أوجه النقد للممارسات المحاسبية في الأمم المتحدة ، والمقترحـــات المختلفة لتحسين نظم المراقبة الادارية والمالية في المنظمة ، لاسيما تعزيز المراقب المالي . وبنـاء على مبادرة الوفد الاسترالي وافقت الجمعية العامة على تلك التوصيات ، وطلب الى الأمين العـــام تنفيذ الاقتراحات بأسرع ما يمكن ، وتقديم تقرير الى الدورة الرابعة والثلاثين عن التقدم المحرز فـــي هذا الصدد . ولم تكن المسألة تقتصر على تعزيز دور المراجعين في مراجعة الحسابات ، وانمـــا ربطهم بدرجة وثيقة للغاية باستحداث نظم فعالة للادارة والمراقبة .

٤٣ - واستطرد قائلا ان وفده يلاحظ مع الأسف أن مجلس مراجعي الحسابات يرى أن الادارة لـــم تحقق أى تقدم كبير لتحسين نظم الادارة والمراقبة الماليتين في الأمم المتحدة (A/34/486 ، الفقرة ٧) . والحقيقة ان حالة الأمور تلك انما ترجع جزئيا الى ضرورة وضع طرق لتعزيز دور المراقب المالي ، ولكن لما كان من الواضح أنها عملية طويلة الأجل ، فقد حان الوقت على الأقل الذى ينبغي أن تتخذ فيه الخطوات الأولى .

٤٤ - وقال فيما يتعلق بفريق النظم أنه يجب أن يعلم على وجه الدقة ، فيما يتصل بما يعلن عنـه من أن الوظائف ستشغل " سريعا " ، ماذا تعني كلمة " سريعا " أما عن الكتيب المالي ، حتى وان يكن هو العنصر الرئيسي في العملية ، فانه يجب أن يكون متاحا بمجرد استكمال المراحل الأولى .

٤٥ - وأردف قائلا انه مما يدعو الى الأسف أن التقرير الذى طلب عن جميع تلك المسائل لم يتـــم وضعه . وأعرب عن الأمل في أن يقدم الأمين العام ومجلس مراجعي الحسابات تقريرا شاملا قبـــل الدورة الخامسة والثلاثين ، وفي أن يكون قد تم تحقيق تقدم ملحوظ في ذلك الحين .

٤٦ - ويتجه النظر في تقارير مجلس مراجعي الحسابات ، وبشكل أكثر عمومية في جميع المسائل التي يثيرها ، الى أن يكون اجراء شكليا . وهو يدعو الى أسف أكثر ما دامت مراجعة الحسابات تعد جزءا جوهريا من أية مراقبة ، كما تعد ضرورية بالنسبة لفعالية العمليات . وفضلا عن ذلك فان التقاريـــر المقدمة من المجلس تعتبر مصدرا حيويا للمعلومات المالية حول المنظمة .

٤٧ - وأضاف قائلا ، فيما يتعلق بالمذكرة الشفوية الموجهة من الوفد الكندى في الوثيقـــــة A/C.5/34/L.3 ، انه يود أولا الثناء على المراجع العام للحسابات في كندا للخدمات القيمة التـــي أسداها للمنظمة على امتداد سنوات عديدة ، وللنهج البناء الذى التزمه في النهوض بمهمته ، كمـــا هو ملموس من الاقتراحات البالغة الأهمية المقدمة في تلك المذكرة .

٤٨ - وثمة اقتراحان من تلك الاقتراحات جديران باهتمام خاص . أولهما أنه توجد مزايا في توسيع نطاق مراجعة الحسابات حرصا على الكفاءة والفعالية . وتقترح المذكرة الكندية فضلا عن ذلك تدبير موظفين مهنيين من مدى واسع من البلدان والخلفيـــات . وتجدر الاشارة بهذه المناسبة الـــى أن

(السيد غوس ، استراليا)

ذلك الاقتراح يتفق الى حد كبير مع القرار ١٩٧٩ (د-٤٧) الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي مؤخرا تحت عنوان " المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات من أجل التنمية الوطنية " وفي تلك الحالة المحددة يكون من المفضل بالتأكيد تعيين موظفين لمراجعة الحسابات بعقود محدودة الأجل ومن خارج الأمم المتحدة . ومن شأن تعيين أمثال هؤلاء الموظفين ضمان درجة أكبر من الاستمرار والتناسق في مراجعة الحسابات .

٤٩ - وواصل كلامه قائلا ان الاقتراح الكندى ، على الرغم من مزاياه ، ينبغي أن يدرس بعناية بغية دراسة ما سيكون له من تأثير عام على العمليات الشاملة للمنظمة . ويجب ممارسة الحذر في اقرار نظم للرقابة ، اذ أنه من الواضح أنه لا يمكن لهيئة تشريعية مراقبة أدائها عملها يوما بيوم . وسيكون من الضرورى منذ البداية ضمان أن تستكمل تلك النظم بعضها بعضا ، وألا يحدث بينها تدخل أو تنازع . ومفهوم مثل تلك الآلية يفرض مشاكل ليست بالتأكيد مما يستحيل التغلب عليه اذا ما تحددت قواعد اللعبة بوضوح ، مثل مسؤولية وسلطة الهيئات المختلفة ، وأسلوب اختيار مراجعي الحسابات .

٥٠ - وكما رأت بعض الوفود ، فانه سيكون من المفيد بلا ريب أن يطلب الى هيئات الأمم المتحدة التعليق على تلك المسألة . ولكن الأمين العام ينبغي أن يحاول الحصول على آراء الدول الأعضاء ، عن طريق تحديد موعد نهائي لتلقي الاجابات (آذار/مارس ، على سبيل المثال) . ويجب أن يكون لدى البلدان حد زمني اضافي لاعلان آرائها حول تلك المسألة ، وللاشارة الى المشاكل السياسية التي تثيرها ، لا المشاكل التقنية فقط .

٥١ - السيد ابرازينسكي (بولندا) : لاحظ مع الاهتمام تقارير مجلس مراجعي الحسابات ، والمذكرة الشفوية الموجهة من الوفد الكندى في الوثيقة A/C.5/34/L.3 . ويقوم مجلس مراجعي الحسابات بدور مهم بوجه خاص في أداء الأمم المتحدة لأعمالها ، ومن الهام تحسين الادارة المالية للمنظمة عن طريق تعزيز عملياتها لمراجعة الحسابات والتقييم . وفي ضوء تلك الوثائق يعنى الوفد بوجه خاص بثلاث مسائل .

٥٢ - وقال ان تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة يشير الى حقيقة أن اجراءات تقييم الاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين وتقييم أدائهم ليست كافية أو متسقة مع المبادئ أو الخطوط التوجيهية التي أرستها الجمعية العامة . وللمجلس فضل تقديم اقتراحات تتفق وتلك المبادئ والخطوط التوجيهية ، ومضى قائلا انه يرى أن يشير المجلس في التقارير التالية الى كيفية متابعة تلك الاقتراحات ، وبصورة أكثر عمومية الى كيفية تطبيق هيئات الأمم المتحدة لمبادئ الجمعية العامة وخطوطها التوجيهية .

٥٣ - ومضى قائلا ان تقرير مجلس مراجعي الحسابات أثار أيضا مسألة أمن نظم الحسابات الالكترونية وملفات بياناتها ، لاسيما فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم

(السيد ابرازينسكي ، بولندا)

المتحدة لرعاية الطفولة . وقد بذل المجلس بطبيعة الحال جهودا جديرة بالثناء لتحسين أمن برامج الحسابات الالكترونية . غير أنه لم يقدم تفاصيل كافية للاشارة الى الاستخدام غير السليم للبيانات ، أو للمساعدة في تحديد التغييرات المعنية . ولذلك ينبغي أن يعتمد المجلس نهجا عمليا . وتعتبر تلك المشكلة جزءا من المشكلة الأوسع الخاصة بأمن جميع البيانات والوثائق التي يتناولها موظفوا الأمم المتحدة . ومن الهام أن نلاحظ ، استنادا الى المعلومات المقدمة للجنة الاستشارية من ممثلي الأمين العام (A/34/486 ، الفقرة ٥) ، أن لدى مرفق الحاسبة الالكترونية في نيويورك " برنامجا متواضعا ، الا أنه فعال ، في ميدان أمن الحاسبات الالكترونية " ، وأنه " في حين لا يوجد ، في رأيهم ، ما يدعو الى القلق الذى لا مبرر له في الوقت الحالي ، فسيلزم توفير حماية اضافية عندما يتحول مرفق الحاسبة الالكترونية في نيويورك تدريجيا الى معدات متفاعلة فيما بينها " . ويؤيد الوفد البولندى توصية اللجنة الاستشارية (نفس المرجع ، الفقرة ٦) ، بأن يبقي الأمين العام مسألة أمن الملفات المعدة بالحاسبة الالكترونية قيد الاستعراض المستمر ، وذلك في الوقت الذى يراعي فيه جدوى التكاليف لامكانية اجراء تحسينات . وينبغي التزام الحذر في عدم اقامة نظم معقدة على نحو لا مبرر له ، وهي نظم تكون باهظة التكلفة ، ولم تثبت ضرورتها حتى الآن . ولما كان لا يوجد في أية حالة أمن كامل لدى أى نظام ، فربما كان خير أسلوب هو اعطاء تعليمات دقيقة للموظفين المعنيين .

٥٤ - واستطرد قائلا انه فيما يتعلق بالاقتراحات الكندية يود وفده تكرار الاعراب عن ارتياحه لتنظيم مجلس مراجعي الحسابات وممارساته الحالية ، وللخدمات التي قدمها في السنوات الأخيرة . وتبعا لذلك فانه ليس مقتنعا تماما بالحاجة الى اعادة تنظيم عمليات مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة بصورة جذرية ، اذ أن ذلك سيستوعب بلا ريب موارد يمكن استخدامها في أماكن أخرى لتنفيذ البرامج . وتساءل أيضا عما اذا كان جدول أعمال الدورة الحالية مزدحما بدرجة تمنع مناقشة تلك المسألة . وقال ممثل كندا انه بغية النظر في هذه المسألة ينبغي أن يطلب الأمين العام الى الدول الاعضاء احالة آرائهم اليه . ولا يعتقد الوفد الكندى أن عمليات مراجعة الحسابات داخل الأمم المتحدة تشكل مسألة تتطلب حلا . ولما كانت هذه مسألة على درجة عالية من التقنية ، فسيكون من الصائب محاولة الحصول على آراء الأمين العام ، واللجنة الاستشارية ، ولائحة المراجعين الخارجيين للحسابات ، وربما لجنة التنسيق الادارية .

٥٥ - وأضاف قائلا ان وفده ليس مقتنعا في الحقيقة بالحاجة الى ادخال تعديلات جوهرية على هيئات مراجعة الحسابات . ومن المرغوب فيه بطبيعة الحال ادخال نوع من التناوب بغية تحسين التمثيل الجغرافي لأعضاء مجلس مراجعي الحسابات . وعلى الرغم من أن الوفد يرى أن هيكل كل من هيئات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات متوازن ومرض ، فانه على استعداد تام للنظر في الاقتراحات المقبلة ، لا سيما عندما تقدم من بلد ضليع في المسألة مثل كندا .

٥٦ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : امتدح الخدمات التي أداها مراجعو الحسابات الكنديون للأمم المتحدة على امتداد سنوات عديدة . وليس خافيا على أحد أنهم قاموا بدور رئيسي

(السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

في اعداد اصلاحات نظم الادارة والمراقبة الماليتين التي بدأتها الجمعية العامة في ١٩٧٨ بناء على توصية مجلس مراجعي الحسابات . ويعرض نفس المراجعين الآن خطة لاعادة التنظيم الجذرية لعمليات المراجعة للحسابات في الأمم المتحدة .

٥٧ - وقال ان الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/C.5/34/L.3 اذا ما اعتمدت ، يمكن كما أكد ممثل كندا عن حق أن تغير بصورة أساسية دور مجلس مراجعي الحسابات . غير أن تلك الاقتراحات يمكن أن تنطوي أيضا على تغيير أساسي في المراجعة الخارجية للحسابات ، وفي هيكل لجان الأمم المتحدة فيما يتعلق بشؤون الادارة والميزانية . والاقتراحات التي تنطوي على مثل تلك التغييرات الأساسية ينبغي أن تدرس بعناية شديدة للغاية . ومن الهام بوجه خاص السعي الى الحصول على آراء لائحة المراجعين الخارجيين للحسابات ، لاسيما فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن تترتب عليها بالنسبة للمراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك آراء اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالآراء الادارية والمالية .

٥٨ - ومضى قائلا انه فيما يتعلق بمضمون المذكرة الشفوية الكندية توجد مسألتان هامتان تحتاجان الى مزيد من التفسير . أولهما أنه ليس من الواضح ماهو المفترض أن يكون السلطة العليا لمراجعة الحسابات ، وبعبارة أخرى السلطة التي ستصدر شهادة مراجعة الحسابات . فاذا تقرر أن تكون هذه السلطة هي المراجع العام للحسابات ، فقد يتساءل المرء عما اذا كانت مسؤوليات المجلس الموسع لمراجعي الحسابات فيما يتعلق بخطط مراجعة الحسابات والميزانية لن تنتقص من استقلال المراجع العام للحسابات . واذا تقرر أن تكون المجلس نفسه ، فان حجم عضويته يمكن أن يمنعه من ممارسة تلك الوظيفة بفعالية .

٥٩ - واستطرد قائلا ان المسألة الثانية تشمل المسؤولية عن ميزانية مراجعة الحسابات . وتقرر الفقرة ٨ (ب) من المذكرة الكندية أن يرفع المراجع العام للحسابات تقريرا الى الجمعية العامة من خلال المجلس الموسع لمراجعي الحسابات " وفقا لخطة وميزانية يوافق عليهما المجلس " . ومن العسير أن نتصور أن تسند الجمعية العامة الى المجلس الموسع سلطة تخصيص الاعتمادات . غير أنها اذا لم تفعل ذلك ، واذا ما احتفظت الجمعية العامة بالسلطة النهائية للموافقة على ميزانية مراجعة الحسابات ، فانه يتساءل عما اذا كانت اللجنة الاستشارية ستكف بعد دراسة ميزانية مراجعة الحسابات عن تقديم المشورة للجنة الخامسة . وفي تلك الحالة سيكون المجلس الموسع خصما وحكما في آن واحد فيما يتعلق بالميزانية . واذا ما احتفظت اللجنة الاستشارية ، على النقيض من ذلك ، بدورها فيما يتعلق بميزانية مراجعة الحسابات ، فان دور مجلس مراجعي الحسابات لايمكن أن يتغير بنفس العمق الذى يطالب به الاقتراح الكندى .

(السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

٦٠ - وأردف قائلا انه يرى أن تنفذ على الفور التوصيتان الرئيسيتان اللتان ضمنهما مجلس مراجعي الحسابات تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين . وأعرب عن أمله في أن يكون باستطاعة الأمين العام أن يرفع تقريرا الى اللجنة الخامسة ، قبل نهاية الدورة الرابعة والثلاثين ، يفيد بأن فريق النظم الجديد قد أنشئ ، وبأنه لن يكون هناك مزيد من التأخير في اعداد الكتيب المالي الشامل الذى يحدد سياسات الادارة والمراقبة الماليتين في الأمم المتحدة ومسؤولياتهما واجراءاتهما .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥